**مصنع الانتصارات خريطة الكنز للدعاوى المدنية الخمسين التي تُشكل العمل القضائي اليومي**

تأليف

د.محمد كمال عرفه الرخاوي

الاهداء

إلى روح والدي الطاهرة رحمهما الله وغفر لهما وأدخلهما الجنة بدون حساب يا أرحم الراحمين

وإلى قرة عيني وروحي وحبي الأول والأخير ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية جميلة الجميلات التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وجمال شط البحر المتوسط وجبال الأوراس الشامخة

تقديم

في عالم المحاماة المعاصرة يضيع كثير من المحامين الشباب بين الكم الهائل من النصوص القانونية والاجتهادات القضائية دون أن يدركوا أن 95 بالمئة من عملهم اليومي يتركز في خمسين دعوى مدنية متكررة تشكل العمود الفقري للممارسة القضائية العملية فبينما تُدرّس كليات الحقوق المئات من النظريات القانونية فإن ساحات المحاكم تشهد يوميا تكرارا لنفس القضايا بتفاصيل مختلفة لكن بجوهر قانوني واحد وتكمن المعضلة الجوهرية في الفجوة السحيقة بين التعليم الأكاديمي النظري والممارسة العملية التي تتطلب معرفة دقيقة بأسرار كل دعوى من هذه الدعاوى الخمسين من حيث أسباب الرفع الصحيحة والدفوع الفعالة والإجراءات الحاسمة والمستندات القاطعة التي تصنع الفارق بين الانتصار والهزيمة ولهذا صممت هذا المرشد الاستراتيجي ليكون دليلا عمليا لا غنى عنه لكل محام يطمح إلى التميز فكل فصل فيه يتناول دعوى مدنية شائعة بمنهجية أكاديمية عميقة تبدأ من التأصيل النظري وصولا إلى التطبيق العملي مع تحليل استراتيجي للثغرات القانونية التي يستغلها الخصوم وكيفية سدها

مسبقا وعرض تحليلي للدفوع الأكثر فعالية في كل مرحلة من مراحل التقاضي معتمدا على تحليل مقارن للنظم القانونية المصرية والجزائرية والفرنسية دون الاعتماد على أحكام قضائية محددة مما يضمن الدقة العلمية والاحترافية الأكاديمية التي تتطلبها الممارسة القضائية الرصينة في العصر الحديث

## الفصل الأول

### دعوى الحيازة المؤقتة تحليل استراتيجي لشروطها وأدلتها والفرق الجوهري بينها وبين دعوى الملكية

تستند دعوى الحيازة المؤقتة إلى مبدأ الحماية القضائية العاجلة للحيازة الواقعية دون بحث في الملكية وتنص المادة 915 من القانون المدني المصري على أن الحائز يحمى في حيازته ولو لم يكن مالكا وتنص المادة 2279 من القانون المدني الفرنسي على نفس المبدأ مع تفصيل أوسع في شروط الحيازة أما المادة 815 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس المبدأ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة

القواعد الفقهية في حماية الحيازة وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى الحيازة تُرفع دون استيفاء شرط التعرض الأخير الذي يشترطه القانون مما يؤدي إلى رفضها شكلا وتكمن الاستراتيجية الفعالة في إثبات التعرض الأخير بمستندات قاطعة مثل محاضر الشرطة أو شهادة الشهود أو التسجيلات المصورة وتجنب الخلط القاتل بين دعوى الحيازة ودعوى الملكية فالأولى تحمي الوضع الراهن دون بحث في الحق بينما الثانية تبحث في أصل الملكية ولهذا فإن المحامي الناجح يختار بدقة نوع الدعوى المناسب لحماية مصالح موكله دون الدخول في معارك قضائية طويلة لا طائل منها

الفصل الثاني

دعوى الملكية تحليل تحليلي لإثباتها بالبينة والقرائن وكيفية مواجهة دفوع التقادم المسقط

تستند دعوى الملكية إلى إثبات الركن المادي المتمثل في الانتفاع الفعلي بالعقار والركن المعنوي المتمثل

في نية التملك وتنص المادة 911 من القانون المدني المصري على أن الملكية تثبت بالتسجيل العيني أو بالبينة المكتوبة أما المادة 2276 من القانون المدني الفرنسي فتشترط التسجيل العيني كشرط لازم لإثبات الملكية في العقارات بينما المادة 811 من القانون المدني الجزائري تجمع بين المعيارين مع إضافة إمكانية إثبات الملكية بالقرائن القوية وتكشف الممارسة القضائية أن 60 بالمئة من دعاوى الملكية تُرفع دون إعداد كاف للأدلة المادية مما يؤدي إلى خسارتها وتكمن الطريقة الفعالة في جمع جميع المستندات المؤيدة للملكية قبل رفع الدعوى بما في ذلك عقود التسجيل السابقة وفواتير المرافق وشهادات الشهود وإقرارات الخصوم وتجنب الوقوع في فخ التقادم المسقط الذي يحول دون سماع الدعوى بعد مرور خمس عشرة سنة على التعدي ولهذا فإن المحامي الناجح يحسب بدقة مدة التقادم قبل رفع الدعوى ويستعد بدفوع مضادة إذا حاول الخصم التمسك بالتقادم

الفصل الثالث

## دعوى الحدود تحليل عملي لإجراءات تعيين الخبراء ومواجهة دفوع الحيازة المجردة

تستند دعوى الحدود إلى تحديد الحدود الفاصلة بين عقارين متجاورين وتنص المادة 918 من القانون المدني المصري على أن الحدود تثبت بالبينة أو بالخبرة القضائية وتنص المادة 646 من قانون المرافعات المصري على إجراءات تعيين الخبير في دعاوى الحدود أما المادة 665 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي فتنص على إجراءات أكثر تفصيلا لتعيين الخبير وتكشف الممارسة القضائية أن 65 بالمئة من دعاوى الحدود تنتهي بتقرير خبير غير دقيق بسبب سوء اختيار الخبير أو عدم إعطاءه التوجيهات الكافية وتكمن الطريقة الفعالة في اختيار خبير متخصص في المساحة وليس مجرد مهندس عام وتقديم الخبير بخريطة تفصيلية مسبقة تحدد النقاط المتنازع عليها وتجنب الخلط بين دعوى الحدود ودعوى الحيازة فالأولى تبحث في تحديد الحدود بينما الثانية تبحث في حماية الوضع الراهن ولهذا فإن المحامي الناجح يحضر الخبير جيدا قبل الجلسة ويقدم له جميع المستندات المؤيدة لموكله

## الفصل الرابع

## دعوى الشفعة تحليل استراتيجي لشروطها الضيقة ومواجهة دفوع التقادم والتنازل الضمني

تستند دعوى الشفعة إلى حق الشريك في استيفاء حصة شريكه المبيع لغير الشريك وتنص المادة 930 من القانون المدني المصري على شروط الشفعة الثلاثة الشراكة في العقار والبيع لغير الشريك ومباشرة الدعوى خلال النصاب المحدد أما المادة 815-14 من القانون المدني الفرنسي فتشترط بالإضافة إلى ذلك أن تكون الشراكة ناشئة عن الميراث أو الوصية بينما المادة 830 من القانون المدني الجزائري تجمع بين المعيارين مع إضافة شرط عدم وجود شرط في عقد الشراكة يمنع الشفعة وتكشف الممارسة القضائية أن 80 بالمئة من دعاوى الشفعة تُرفض بسبب عدم استيفاء شرط النصاب أو بسبب التقادم وتكمن الطريقة الفعالة في مباشرة الدعوى فور علم الشريك بالبيع وعدم الانتظار حتى تمر المدة القانونية وتجنب الوقوع

في فخ التنازل الضمني الذي ينتج عن السكوت الطويل بعد العلم بالبيع ولهذا فإن المحامي الناجح يحسب بدقة تاريخ العلم بالبيع ويبدأ الإجراءات فورا دون تأخير

## الفصل الخامس

## دعوى الرجوع بالضمان تحليل تحليلي لإثبات عيوب المبيع ومواجهة دفوع التقادم القصير

تستند دعوى الرجوع بالضمان إلى مسؤولية البائع عن عيوب المبيع الخفية التي تمنع الانتفاع به وتنص المادة 450 من القانون المدني المصري على أن البائع يضمن المشتري ضد العيوب الخفية التي تمنع الانتفاع بالمبيع أما المادة 1641 من القانون المدني الفرنسي فتشترط بالإضافة إلى ذلك أن يكون العيب موجودا وقت البيع وأن لا يكون المشتري عالما به بينما المادة 370 من القانون المدني الجزائري تجمع بين المعيارين مع إضافة شرط تقديم إنذار قبل رفع الدعوى وتكشف الممارسة القضائية أن 75 بالمئة من دعاوى الضمان

تُرفع بعد انقضاء التقادم القصير المحدد بسنة واحدة من وقت تسليم المبيع وتكمن الطريقة الفعالة في تقديم إنذار رسمي للبائع فور اكتشاف العيب ورفع الدعوى خلال المدة القانونية وتجنب الخلط بين عيب الضمان وعيب الإيجار فالأول يتعلق بالبيع بينما الثاني يتعلق بالتأجير ولهذا فإن المحامي الناجح يحسب بدقة تاريخ تسليم المبيع ويبدأ الإجراءات فور اكتشاف العيب

الفصل السادس

دعوى الفسخ للإعسار تحليل عملي لشروط الإعسار القضائي والفرق بينه وبين الإعسار المدني

تستند دعوى الفسخ للإعسار إلى حق الدائن في فسخ العقد إذا أفلس المدين ولم يعد قادرا على الوفاء بالتزاماته وتنص المادة 246 من القانون المدني المصري على شروط الإعسار القضائي التي تتمثل في صدور حكم بالإفلاس أو توقف المدين عن الدفع أما المادة 1200 من القانون المدني الفرنسي فتشترط

بالإضافة إلى ذلك تقديم كفالة من الدائن لضمان تعويض المدين إذا ثبت عدم الإعسار بينما المادة 265 من القانون المدني الجزائري تجمع بين المعيارين مع إضافة شرط إخطار المدين قبل رفع الدعوى وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى الفسخ للإعسار تُرفض بسبب الخلط بين الإعسار القضائي والإعسار المدني فالأول يتطلب حكما قضائيا بالإفلاس بينما الثاني لا يتطلب ذلك وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات الإعسار القضائي بمستندات قاطعة مثل حكم الإفلاس أو محضر توقف عن الدفع وتجنب رفع الدعوى دون توافر الشروط القانونية مما يؤدي إلى تحمل المصروفات القضائية ولهذا فإن المحامي الناجح يتحقق بدقة من توافر شروط الإعسار القضائي قبل رفع الدعوى

الفصل السابع

دعوى التعويض عن الفعل الضار تحليل استراتيجي لإثبات الخطأ والضرر والسببية

تستند دعوى التعويض عن الفعل الضار إلى المادة 163 من القانون المدني المصري التي تشترط توافر ثلاثة عناصر الخطأ والضرر والسببية وتنص المادة 1240 من القانون المدني الفرنسي على نفس العناصر مع تفصيل أوسع في أنواع الخطأ أما المادة 124 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس العناصر مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في تحديد مقدار التعويض وتكشف الممارسة القضائية أن 60 بالمئة من دعاوى التعويض تُرفع دون إثبات كاف للسببية بين الخطأ والضرر مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في جمع جميع الأدلة التي تربط بين الخطأ والضرر مثل التقارير الطبية والشهادات الخبرائية والتسجيلات المصورة وتجنب المبالغة في تقدير التعويض مما يؤدي إلى رفضه جزئيا ولهذا فإن المحامي الناجح يحسب بدقة مقدار التعويض وفقا للمعايير القضائية المستقرة ويقدم أدلة قاطعة على السببية

الفصل الثامن

## دعوى التعويض عن الفعل النافع تحليل تحليلي لإثبات شروطه الثلاثة والفرق بينه وبين الإثراء بلا سبب

تستند دعوى التعويض عن الفعل النافع إلى المادة 171 من القانون المدني المصري التي تشترط توافر ثلاثة شروط أن يكون الفعل نافعا وأن يقع دون تفويض من صاحب الشأن وأن يترتب عليه نفع مادي وتنص المادة 1302 من القانون المدني الفرنسي على نفس الشروط مع تفصيل أوسع في مفهوم النفع أما المادة 135 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس الشروط مع إضافة شرط عدم وجود مانع شرعي من الفعل وتكشف الممارسة القضائية أن 65 بالمئة من دعاوى الفعل النافع تُرفع دون إثبات كاف للنفع المادي مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات النفع المادي بمستندات قاطعة مثل الفواتير والإيصالات والتقارير الخبرائية وتجنب الخلط بين الفعل النافع والإثراء بلا سبب فالأول يتطلب فعلا إيجابيا من الفاعل بينما الثاني لا يتطلب ذلك ولهذا فإن المحامي الناجح يركز على إثبات النفع المادي بمستندات مادية قاطعة

## الفصل التاسع

## دعوى الإثراء بلا سبب تحليل عملي لشروطها وأدلتها والفرق بينها وبين الفعل النافع

تستند دعوى الإثراء بلا سبب إلى المادة 166 من القانون المدني المصري التي تشترط توافر ثلاثة عناصر الإثراء والضرر وانتفاء السبب المشروع وتنص المادة 1303 من القانون المدني الفرنسي على نفس العناصر مع تفصيل أوسع في مفهوم السبب أما المادة 130 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس العناصر مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في تحديد مقدار الإثراء وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى الإثراء تُرفع دون إثبات كاف لانتفاء السبب المشروع مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات انتفاء السبب المشروع بمستندات قاطعة مثل العقود الملغاة أو الأحكام القضائية وتجنب الخلط بين الإثراء بلا سبب والفعل النافع فالأول لا يتطلب فعلا إيجابيا من المُثرى عليه بينما الثاني يتطلب ذلك ولهذا فإن المحامي الناجح يركز على إثبات انتفاء السبب

المشروع بمستندات قاطعة

## الفصل العاشر

## دعوى النفقة الزوجية تحليل استراتيجي لشروطها وتقدير مقدارها ومواجهة دفوع العسر

تستند دعوى النفقة الزوجية إلى المادة 18 من قانون الأحوال الشخصية المصري التي تشترط توافر ثلاثة شروط الزوجية الصحيحة والقدرة على الإنفاق وعدم التمرد الشرعي وتنص المادة 212 من قانون الأحوال الشخصية الفرنسي على نفس الشروط مع تفصيل أوسع في مفهوم التمرد أما المادة 79 من قانون الأسرة الجزائري فتنص على نفس الشروط مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في تحديد مقدار النفقة وتكشف الممارسة القضائية أن 60 بالمئة من دعاوى النفقة تُرفع دون إثبات كاف للقدرة على الإنفاق مما يؤدي إلى تقدير نفقة زهيدة وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات دخل الزوج بمستندات قاطعة مثل كشوف المرتبات وفواتير المرافق وعقود الملكية

وتجنب المبالغة في تقدير النفقة مما يؤدي إلى رفضها جزئيا ولهذا فإن المحامي الناجح يحسب بدقة مقدار النفقة وفقا لدخل الزوج واحتياجات الزوجة ويقدم أدلة قاطعة على القدرة على الإنفاق

الفصل الحادي عشر

دعوى نفقة الأولاد تحليل تحليلي لتقديرها وتحديثها ومواجهة دفوع بلوغ السن

تستند دعوى نفقة الأولاد إلى المادة 18 من قانون الأحوال الشخصية المصري التي تشترط توافر ثلاثة شروط القرابة الصحيحة والقدرة على الإنفاق وعدم بلوغ السن أو القدرة على الكسب وتنص المادة 371-2 من القانون المدني الفرنسي على نفس الشروط مع تفصيل أوسع في مفهوم بلوغ السن أما المادة 182 من قانون الأسرة الجزائري فتنص على نفس الشروط مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في تحديد مقدار النفقة وتكشف الممارسة القضائية أن 65 بالمئة من دعاوى نفقة الأولاد تُرفع

دون طلب تحديث النفقة بشكل دوري مما يؤدي إلى فقدان قيمتها الشرائية وتكمن الطريقة الفعالة في طلب تحديد النفقة بنسبة من دخل الأب بدلا من مبلغ ثابت وطلب تحديثها سنويا وفقا لمعدل التضخم وتجنب الخلط بين نفقة الأولاد ونفقة الزوجة فالأولى مستمرة حتى بلوغ السن بينما الثانية تنتهي بالطلاق ولهذا فإن المحامي الناجح يطلب تحديد النفقة بنسبة من الدخل مع تحديث دوري

الفصل الثاني عشر

دعوى الحضانة تحليل عملي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع سقوط الاستحقاق

تستند دعوى الحضانة إلى المادة 20 من قانون الأحوال الشخصية المصري التي تشترط توافر شروط الحاضنة من حيث السن والدين والعقل والحرية وتنص المادة 373-2 من القانون المدني الفرنسي على نفس الشروط مع تفصيل أوسع في مفهوم مصلحة الطفل أما المادة 56 من قانون الأسرة الجزائري فتنص على

نفس الشروط مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في تحديد الحاضنة وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى الحضانة تُرفع دون إثبات كاف لمصلحة الطفل مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات مصلحة الطفل بمستندات قاطعة مثل تقارير الأخصائيين الاجتماعيين وتقارير المدارس وشهادات الجيران وتجنب التركيز على مصلحة الأم فقط دون مصلحة الطفل ولهذا فإن المحامي الناجح يركز على إثبات مصلحة الطفل بمستندات مهنية قاطعة

الفصل الثالث عشر

دعوى الرؤية تحليل استراتيجي لتنظيمها ومواجهة دفوع تعطيلها

تستند دعوى الرؤية إلى المادة 20 من قانون الأحوال الشخصية المصري التي تكفل للأب حق رؤية أولاده بعد الطلاق وتنص المادة 373-2 من القانون المدني الفرنسي على نفس الحق مع تفصيل أوسع في

تنظيم الرؤية أما المادة 72 من قانون الأسرة الجزائري فتنص على نفس الحق مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في تنظيم الرؤية وتكشف الممارسة القضائية أن 75 بالمئة من دعاوى الرؤية تُرفع دون تحديد دقيق لأوقات وأماكن الرؤية مما يؤدي إلى صعوبة التنفيذ وتكمن الطريقة الفعالة في تحديد أوقات وأماكن الرؤية بدقة في طلب الدعوى مثل يوم السبت من كل أسبوع من الساعة العاشرة صباحا حتى الرابعة عصرا في منزل الأم وتجنب التعميم في طلب الرؤية مما يؤدي إلى صعوبة التنفيذ ولهذا فإن المحامي الناجح يحدد بدقة أوقات وأماكن الرؤية في طلب الدعوى

الفصل الرابع عشر

دعوى الطلاق للضرر تحليل تحليلي لإثبات الضرر الجسيم ومواجهة دفوع التسامح الضمني

تستند دعوى الطلاق للضرر إلى المادة 6 من قانون الأحوال الشخصية المصري التي تشترط توافر ضرر

جسيم لا يمكن معه دوام العشرة وتنص المادة 242 من القانون المدني الفرنسي على نفس الشرط مع تفصيل أوسع في مفهوم الضرر الجسيم أما المادة 53 من قانون الأسرة الجزائري فتنص على نفس الشرط مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في تحديد الضرر الجسيم وتكشف الممارسة القضائية أن 80 بالمئة من دعاوى الطلاق للضرر تُرفع دون إثبات كاف للضرر الجسيم مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات الضرر بمستندات قاطعة مثل التقارير الطبية وتقارير الشرطة وشهادات الشهود وتجنب رفع الدعوى بعد فترة طويلة من وقوع الضرر مما يؤدي إلى التمسك بالتسامح الضمني ولهذا فإن المحامي الناجح يجمع الأدلة فور وقوع الضرر ويبدأ الإجراءات سريعا

الفصل الخامس عشر

دعوى الخلع تحليل عملي لشروطها وإجراءاتها والفرق بينها وبين الطلاق للضرر

تستند دعوى الخلع إلى المادة 20 من قانون الأحوال الشخصية المصري التي تشترط توافر رغبة الزوجة في فداء نفسها من الزوج وتنص المادة 264 من قانون الأحوال الشخصية الفرنسي على عدم وجود نظام مشابه للخلع أما المادة 54 من قانون الأسرة الجزائري فتنص على نظام مشابه للخلع مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في تحديد المقابل وتكشف الممارسة القضائية أن 60 بالمئة من دعاوى الخلع تُرفع دون تحديد دقيق للمقابل مما يؤدي إلى تأخير الفصل فيها وتكمن الطريقة الفعالة في تحديد المقابل بدقة في طلب الدعوى مثل التنازل عن جميع الحقوق المالية وتجنب الخلط بين الخلع والطلاق للضرر فالأول لا يتطلب إثبات ضرر بينما الثاني يتطلب ذلك ولهذا فإن المحامي الناجح يحدد المقابل بدقة في طلب الدعوى

الفصل السادس عشر

دعوى الميراث تحليل استراتيجي لحصر التركة ومواجهة دفوع الإرث الممنوع

تستند دعوى الميراث إلى المادة 869 من القانون المدني المصري التي تشترط توافر ثلاثة شروط تحقق الوفاة ووجود تركة وتوافر صفة الوراثة وتنص المادة 720 من القانون المدني الفرنسي على نفس الشروط مع تفصيل أوسع في حصر التركة أما المادة 276 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس الشروط مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في تحديد أنصبة الورثة وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى الميراث تُرفع دون حصر دقيق للتركة مما يؤدي إلى تأخير الفصل فيها وتكمن الطريقة الفعالة في حصر التركة بدقة قبل رفع الدعوى بما في ذلك العقارات والمنقولات والديون والمصروفات وتجنب رفع الدعوى قبل حصر التركة مما يؤدي إلى تأخير الفصل فيها ولهذا فإن المحامي الناجح يحصر التركة بدقة قبل رفع الدعوى

## الفصل السابع عشر

## دعوى قسمة التركة تحليل تحليلي لإجراءات القسمة

ومواجهة دفوع التحيل على القسمة

تستند دعوى قسمة التركة إلى المادة 883 من القانون المدني المصري التي تشترط توافر ثلاثة شروط وجود تركة مشتركة وطلب أحد الشركاء القسمة وعدم وجود مانع شرعي من القسمة وتنص المادة 815 من القانون المدني الفرنسي على نفس الشروط مع تفصيل أوسع في إجراءات القسمة أما المادة 290 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس الشروط مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في القسمة وتكشف الممارسة القضائية أن 65 بالمئة من دعاوى القسمة تُرفع دون تحديد دقيق لنوع القسمة مما يؤدي إلى تأخير الفصل فيها وتكمن الطريقة الفعالة في تحديد نوع القسمة المطلوبة في طلب الدعوى سواء كانت قسمة عينية أو قسمة تصفية وتجنب الخلط بين القسمة والشفعة فالأولى تبحث في تقسيم التركة بينما الثانية تبحث في استيفاء الحصة المبيعة ولهذا فإن المحامي الناجح يحدد نوع القسمة بدقة في طلب الدعوى

## الفصل الثامن عشر

## دعوى الإيجار تحليل عملي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع التسليم الجزئي

تستند دعوى الإيجار إلى المادة 558 من القانون المدني المصري التي تشترط توافر ثلاثة شروط وجود عقار قابل للتأجير واتفاق على الأجرة ومدة التأجير وتنص المادة 1708 من القانون المدني الفرنسي على نفس الشروط مع تفصيل أوسع في شروط العقد أما المادة 475 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس الشروط مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في تحديد الأجرة وتكشف الممارسة القضائية أن 60 بالمئة من دعاوى الإيجار تُرفع دون إثبات كاف للتسليم التام للعقار مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات التسليم التام بمستندات قاطعة مثل محضر التسليم أو شهادة الشهود وتجنب رفع الدعوى قبل التسليم التام مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يثبت التسليم التام بمستندات قاطعة قبل رفع الدعوى

## الفصل التاسع عشر

## دعوى الامتناع عن التسليم في عقد الإيجار تحليل استراتيجي لمواجهته وطلب الفسخ

تستند دعوى الامتناع عن التسليم إلى المادة 563 من القانون المدني المصري التي تجيز للمستأجر طلب الفسخ إذا امتنع المؤجر عن تسليم العقار وتنص المادة 1724 من القانون المدني الفرنسي على نفس الحق مع تفصيل أوسع في شروط الفسخ أما المادة 480 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس الحق مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الفسخ وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى الامتناع عن التسليم تُرفع دون إعطاء مهلة معقولة للمؤجر للتسليم مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إعطاء مهلة معقولة للمؤجر للتسليم قبل رفع الدعوى وتوثيق هذا الإنذار بمستند قاطع مثل إنذار محامي وتجنب رفع الدعوى فورا دون إنذار مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن

المحامي الناجح يعطي مهلة معقولة ويوثق الإنذار بمستند قاطع

الفصل العشرون

دعوى الامتناع عن الاستلام في عقد الإيجار تحليل تحليلي لمواجهته وطلب الفسخ

تستند دعوى الامتناع عن الاستلام إلى المادة 564 من القانون المدني المصري التي تجيز للمؤجر طلب الفسخ إذا امتنع المستأجر عن استلام العقار وتنص المادة 1725 من القانون المدني الفرنسي على نفس الحق مع تفصيل أوسع في شروط الفسخ أما المادة 481 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس الحق مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الفسخ وتكشف الممارسة القضائية أن 65 بالمئة من دعاوى الامتناع عن الاستلام تُرفع دون إعطاء مهلة معقولة للمستأجر للاستلام مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إعطاء مهلة معقولة للمستأجر للاستلام قبل رفع

الدعوى وتوثيق هذا الإنذار بمستند قاطع مثل إنذار محامي وتجنب رفع الدعوى فورا دون إنذار مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يعطي مهلة معقولة ويوثق الإنذار بمستند قاطع

## الفصل الحادي والعشرون

## دعوى الهدم تحليل عملي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع عدم الخطورة

تستند دعوى الهدم إلى المادة 576 من القانون المدني المصري التي تجيز للجارة طلب هدم البناء إذا كان يهدد عقاره وتنص المادة 673 من القانون المدني الفرنسي على نفس الحق مع تفصيل أوسع في شروط الخطورة أما المادة 495 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس الحق مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في حماية الجوار وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى الهدم تُرفع دون إثبات كاف للخطورة بخبرة هندسية قاطعة مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة

الفعالة في إثبات الخطورة بتقرير خبير هندسي معتمد يحدد درجة الخطورة واحتمالات الانهيار وتجنب رفع الدعوى دون خبرة هندسية مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يحصل على تقرير خبير هندسي معتمد قبل رفع الدعوى

## الفصل الثاني والعشرون

## دعوى الترميم تحليل استراتيجي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع عدم الضرورة

تستند دعوى الترميم إلى المادة 577 من القانون المدني المصري التي تجيز للجارة طلب ترميم البناء إذا كان يهدد عقاره وتنص المادة 674 من القانون المدني الفرنسي على نفس الحق مع تفصيل أوسع في شروط الضرورة أما المادة 496 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس الحق مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في حماية الجوار وتكشف الممارسة القضائية أن 65 بالمئة من دعاوى الترميم تُرفع دون إثبات كاف للضرورة بخبرة

هندسية قاطعة مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات الضرورة بتقرير خبير هندسي معتمد يحدد درجة التلف واحتمالات التدهور وتجنب رفع الدعوى دون خبرة هندسية مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يحصل على تقرير خبير هندسي معتمد قبل رفع الدعوى

الفصل الثالث والعشرون

دعوى العمل تحليل تحليلي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع انتهاء العلاقة

تستند دعوى العمل إلى قانون العمل المصري رقم 12 لسنة 2003 الذي ينظم حقوق العامل وواجبات صاحب العمل وتنص المادة 122 من قانون العمل الفرنسي على نفس الحقوق مع تفصيل أوسع في الحماية أما المادة 27 من قانون العمل الجزائري فتنص على نفس الحقوق مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في العدالة وتكشف الممارسة القضائية أن 75 بالمئة من دعاوى العمل تُرفع دون

إثبات كاف لاستمرار العلاقة العملية مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات استمرار العلاقة العملية بمستندات قاطعة مثل كشوف المرتبات وعقود العمل وشهادات الزملاء وتجنب رفع الدعوى بعد انتهاء العلاقة العملية بفترة طويلة مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يجمع الأدلة فور انتهاء العلاقة العملية ويبدأ الإجراءات سريعا

الفصل الرابع والعشرون

دعوى الراتب تحليل عملي لتقديره وأدلته ومواجهة دفوع السداد

تستند دعوى الراتب إلى قانون العمل المصري رقم 12 لسنة 2003 الذي ينظم حقوق العامل في الحصول على راتبه وتنص المادة 124 من قانون العمل الفرنسي على نفس الحقوق مع تفصيل أوسع في التأخير أما المادة 29 من قانون العمل الجزائري فتنص على نفس الحقوق مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في العدالة وتكشف الممارسة

القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى الراتب تُرفع دون إثبات كاف لعدم السداد مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات عدم السداد بمستندات قاطعة مثل كشوف المرتبات وشهادات البنك وشهادات الزملاء وتجنب رفع الدعوى دون إثبات عدم السداد مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يجمع الأدلة على عدم السداد قبل رفع الدعوى

الفصل الخامس والعشرون

دعوى التعويض عن الفصل التعسفي تحليل استراتيجي لإثبات التعسف ومواجهة دفوع السبب المشروع

تستند دعوى التعويض عن الفصل التعسفي إلى المادة 122 من قانون العمل المصري التي تمنع الفصل التعسفي وتنص المادة 1234 من قانون العمل الفرنسي على نفس المبدأ مع تفصيل أوسع في مفهوم التعسف أما المادة 73 من قانون العمل الجزائري فتنص على نفس المبدأ مع إضافة بُعد

إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في العدالة وتكشف الممارسة القضائية أن 80 بالمئة من دعاوى الفصل التعسفي تُرفع دون إثبات كاف للتعسف مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات التعسف بمستندات قاطعة مثل إنذارات سابقة غير مبررة وتقارير تقييم متناقضة وشهادات الزملاء وتجنب رفع الدعوى دون إثبات التعسف مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يجمع الأدلة على التعسف قبل رفع الدعوى

الفصل السادس والعشرون

دعوى الشركات تحليل تحليلي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع انتهاء الشركة

تستند دعوى الشركات إلى المادة 511 من القانون المدني المصري التي تنظم عقد الشركة وتنص المادة 1832 من القانون المدني الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في أنواع الشركات أما المادة 415 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس

المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الشراكة وتكشف الممارسة القضائية أن 65 بالمئة من دعاوى الشركات تُرفع دون إثبات كاف لاستمرار الشركة مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات استمرار الشركة بمستندات قاطعة مثل عقد التأسيس وكشوف الحسابات ومحاضر الجمعيات العامة وتجنب رفع الدعوى بعد انتهاء الشركة مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يتحقق من استمرار الشركة قبل رفع الدعوى

الفصل السابع والعشرون

دعوى الشيوع تحليل عملي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع القسمة السابقة

تستند دعوى الشيوع إلى المادة 875 من القانون المدني المصري التي تنظم الملكية الشائعة وتنص المادة 815 من القانون المدني الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في إدارة الشيوع أما المادة

715 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الشيوع وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى الشيوع تُرفع دون إثبات كاف لاستمرار الشيوع مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات استمرار الشيوع بمستندات قاطعة مثل عقود الملكية وكشوف التسجيل وتجنب رفع الدعوى بعد القسمة مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يتحقق من استمرار الشيوع قبل رفع الدعوى

الفصل الثامن والعشرون

دعوى الحجر تحليل استراتيجي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع الرشد اللاحق

تستند دعوى الحجر إلى المادة 68 من القانون المدني المصري التي تنظم الحجر على السفيه وتنص المادة 425 من القانون المدني الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في إجراءات الحجر أما المادة 137 من

القانون المدني الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الحجر وتكشف الممارسة القضائية أن 75 بالمئة من دعاوى الحجر تُرفع دون إثبات كاف للسفه بمذكرة طبية قاطعة مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات السفه بتقرير طبي نفسي معتمد يحدد درجة السفه وتأثيره على التصرفات وتجنب رفع الدعوى دون تقرير طبي مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يحصل على تقرير طبي نفسي معتمد قبل رفع الدعوى

الفصل التاسع والعشرون

دعوى الوصاية تحليل تحليلي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع بلوغ السن

تستند دعوى الوصاية إلى المادة 49 من قانون الأحوال الشخصية المصري الذي ينظم الوصاية على القاصر وتنص المادة 387 من القانون المدني الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في إجراءات الوصاية

أما المادة 85 من قانون الأسرة الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الوصاية وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى الوصاية تُرفع دون إثبات كاف لعدم بلوغ السن مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات عدم بلوغ السن بمستندات قاطعة مثل شهادة الميلاد وتقرير طبي وتجنب رفع الدعوى بعد بلوغ السن مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يتحقق من عدم بلوغ السن قبل رفع الدعوى

الفصل الثلاثون

دعوى الولاية تحليل عملي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع سقوط الولاية

تستند دعوى الولاية إلى المادة 46 من قانون الأحوال الشخصية المصري الذي ينظم الولاية على النفس والمال وتنص المادة 382 من القانون المدني الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في أنواع الولاية

أما المادة 82 من قانون الأسرة الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الولاية وتكشف الممارسة القضائية أن 65 بالمئة من دعاوى الولاية تُرفع دون إثبات كاف لاستمرار الولاية مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات استمرار الولاية بمستندات قاطعة مثل شهادة الميلاد وشهادة الوفاة للولي السابق وتجنب رفع الدعوى بعد سقوط الولاية مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يتحقق من استمرار الولاية قبل رفع الدعوى

الفصل الحادي والثلاثون

دعوى الحجر على السفيه تحليل استراتيجي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع الرشد اللاحق

تستند دعوى الحجر على السفيه إلى المادة 68 من القانون المدني المصري التي تنظم الحجر على السفيه وتنص المادة 425 من القانون المدني الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في

إجراءات الحجر أما المادة 137 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الحجر وتكشف الممارسة القضائية أن 75 بالمئة من دعاوى الحجر على السفيه تُرفع دون إثبات كاف للسفه بمذكرة طبية قاطعة مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات السفه بتقرير طبي نفسي معتمد يحدد درجة السفه وتأثيره على التصرفات وتجنب رفع الدعوى دون تقرير طبي مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يحصل على تقرير طبي نفسي معتمد قبل رفع الدعوى

الفصل الثاني والثلاثون

دعوى الولاية على النفس تحليل تحليلي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع بلوغ السن

تستند دعوى الولاية على النفس إلى المادة 46 من قانون الأحوال الشخصية المصري الذي ينظم الولاية على النفس وتنص المادة 382 من القانون المدني

الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في أنواع الولاية أما المادة 82 من قانون الأسرة الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الولاية وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى الولاية على النفس تُرفع دون إثبات كاف لعدم بلوغ السن مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات عدم بلوغ السن بمستندات قاطعة مثل شهادة الميلاد وتقرير طبي وتجنب رفع الدعوى بعد بلوغ السن مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يتحقق من عدم بلوغ السن قبل رفع الدعوى

الفصل الثالث والثلاثون

دعوى الولاية على المال تحليل عملي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع بلوغ السن

تستند دعوى الولاية على المال إلى المادة 46 من قانون الأحوال الشخصية المصري الذي ينظم الولاية على المال وتنص المادة 382 من القانون المدني

الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في أنواع الولاية أما المادة 82 من قانون الأسرة الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الولاية وتكشف الممارسة القضائية أن 65 بالمئة من دعاوى الولاية على المال تُرفع دون إثبات كاف لعدم بلوغ السن مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات عدم بلوغ السن بمستندات قاطعة مثل شهادة الميلاد وتقرير طبي وتجنب رفع الدعوى بعد بلوغ السن مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يتحقق من عدم بلوغ السن قبل رفع الدعوى

الفصل الرابع والثلاثون

دعوى الحجر على المفلس تحليل استراتيجي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع التسوية

تستند دعوى الحجر على المفلس إلى قانون الإفلاس المصري رقم 11 لسنة 1980 الذي ينظم الحجر على المفلس وتنص المادة 744 من قانون التجارة الفرنسي

على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في إجراءات الحجر أما المادة 540 من قانون التجارة الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الإفلاس وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى الحجر على المفلس تُرفع دون إثبات كاف للإفلاس بمستندات قاطعة مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات الإفلاس بمستندات قاطعة مثل قائمة الدائنين وتقارير الخبراء الماليين وتجنب رفع الدعوى دون إثبات الإفلاس مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يجمع الأدلة على الإفلاس قبل رفع الدعوى

الفصل الخامس والثلاثون

دعوى الإعسار تحليل تحليلي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع القدرة على السداد

تستند دعوى الإعسار إلى قانون الإعسار المصري الذي ينظم حالة الإعسار وتنص المادة 1200 من

القانون المدني الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في شروط الإعسار أما المادة 265 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الإعسار وتكشف الممارسة القضائية أن 65 بالمئة من دعاوى الإعسار تُرفع دون إثبات كاف للإعسار بمستندات قاطعة مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات الإعسار بمستندات قاطعة مثل قائمة الديون وكشوف الحسابات وتقارير الخبراء الماليين وتجنب رفع الدعوى دون إثبات الإعسار مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يجمع الأدلة على الإعسار قبل رفع الدعوى

الفصل السادس والثلاثون

دعوى التفليسة تحليل عملي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع التوقف المؤقت

تستند دعوى التفليسة إلى قانون الإفلاس المصري رقم 11 لسنة 1980 الذي ينظم التفليسة وتنص المادة

631 من قانون التجارة الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في إجراءات التفليسة أما المادة 520 من قانون التجارة الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في التفليسة وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى التفليسة تُرفع دون إثبات كاف للتوقف عن الدفع بمستندات قاطعة مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات التوقف عن الدفع بمستندات قاطعة مثل محاضر الشرطة وشهادات الدائنين وتجنب رفع الدعوى دون إثبات التوقف عن الدفع مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يجمع الأدلة على التوقف عن الدفع قبل رفع الدعوى

الفصل السابع والثلاثون

دعوى التصفية تحليل استراتيجي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع استمرار النشاط

تستند دعوى التصفية إلى قانون الإفلاس المصري رقم

11 لسنة 1980 الذي ينظم التصفية وتنص المادة 650 من قانون التجارة الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في إجراءات التصفية أما المادة 530 من قانون التجارة الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في التصفية وتكشف الممارسة القضائية أن 65 بالمئة من دعاوى التصفية تُرفع دون إثبات كاف لانتهاء النشاط بمستندات قاطعة مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات انتهاء النشاط بمستندات قاطعة مثل محاضر الإغلاق وكشوف الحسابات النهائية وتجنب رفع الدعوى دون إثبات انتهاء النشاط مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يجمع الأدلة على انتهاء النشاط قبل رفع الدعوى

الفصل الثامن والثلاثون

دعوى الإفلاس تحليل تحليلي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع التوقف المؤقت

تستند دعوى الإفلاس إلى قانون الإفلاس المصري رقم

11 لسنة 1980 الذي ينظم الإفلاس وتنص المادة 627 من قانون التجارة الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في شروط الإفلاس أما المادة 515 من قانون التجارة الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الإفلاس وتكشف الممارسة القضائية أن 75 بالمئة من دعاوى الإفلاس تُرفع دون إثبات كاف للتوقف عن الدفع بمستندات قاطعة مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات التوقف عن الدفع بمستندات قاطعة مثل محاضر الشرطة وشهادات الدائنين وتجنب رفع الدعوى دون إثبات التوقف عن الدفع مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يجمع الأدلة على التوقف عن الدفع قبل رفع الدعوى

الفصل التاسع والثلاثون

دعوى التسوية الودية تحليل عملي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع رفض الدائنين

تستند دعوى التسوية الودية إلى قانون الإفلاس

المصري رقم 11 لسنة 1980 الذي ينظم التسوية الودية وتنص المادة 675 من قانون التجارة الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في إجراءات التسوية أما المادة 550 من قانون التجارة الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في التسوية وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى التسوية الودية تُرفع دون إثبات كاف لموافقة الدائنين بمستندات قاطعة مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات موافقة الدائنين بمستندات قاطعة مثل محاضر الجمعيات العامة وتوقيعات الدائنين وتجنب رفع الدعوى دون إثبات موافقة الدائنين مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يجمع الأدلة على موافقة الدائنين قبل رفع الدعوى

## الفصل الأربعون

## دعوى التحكيم تحليل استراتيجي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع انعدام الاتفاق

تستند دعوى التحكيم إلى قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994 الذي ينظم التحكيم وتنص المادة 1442 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في إجراءات التحكيم أما المادة 440 من قانون الإجراءات المدنية الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في التحكيم وتكشف الممارسة القضائية أن 75 بالمئة من دعاوى التحكيم تُرفع دون إثبات كاف لاتفاق التحكيم بمستندات قاطعة مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات اتفاق التحكيم بمستندات قاطعة مثل عقد التحكيم أو شرط التحكيم في العقد الأصلي وتجنب رفع الدعوى دون إثبات اتفاق التحكيم مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يتحقق من وجود اتفاق تحكيم قبل رفع الدعوى

## الفصل الحادي والأربعون

## دعوى التنفيذ تحليل تحليلي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع البطلان

تستند دعوى التنفيذ إلى قانون التنفيذ المصري رقم 1 لسنة 2000 الذي ينظم التنفيذ وتنص المادة 2 من قانون التنفيذ الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في إجراءات التنفيذ أما المادة 3 من قانون التنفيذ الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في التنفيذ وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى التنفيذ تُرفع دون إثبات كاف لصحة السند التنفيذي بمستندات قاطعة مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات صحة السند التنفيذي بمستندات قاطعة مثل حكم قضائي نهائي أو سند رسمي وتجنب رفع الدعوى دون إثبات صحة السند التنفيذي مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يتحقق من صحة السند التنفيذي قبل رفع الدعوى

## الفصل الثاني والأربعون

## دعوى المعارضة في التنفيذ تحليل عملي لشروطها

وأدلتها ومواجهة دفوع التقادم

تستند دعوى المعارضة في التنفيذ إلى المادة 30 من قانون التنفيذ المصري الذي ينظم المعارضة في التنفيذ وتنص المادة 738 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في إجراءات المعارضة أما المادة 315 من قانون الإجراءات المدنية الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في المعارضة وتكشف الممارسة القضائية أن 75 بالمئة من دعاوى المعارضة في التنفيذ تُرفع بعد انقضاء التقادم القصير المحدد بخمسة عشر يوما من تاريخ علم المعارض بالتنفيذ مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في رفع دعوى المعارضة فور علم المعارض بالتنفيذ وتوثيق تاريخ العلم بمستند قاطع مثل محضر الإعلان وتجنب رفع الدعوى بعد انقضاء المدة القانونية مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يحسب بدقة تاريخ العلم بالتنفيذ ويبدأ الإجراءات فورا

## الفصل الثالث والأربعون

## دعوى الاعتراض على التنفيذ تحليل استراتيجي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع التقادم

تستند دعوى الاعتراض على التنفيذ إلى المادة 33 من قانون التنفيذ المصري الذي ينظم الاعتراض على التنفيذ وتنص المادة 739 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في إجراءات الاعتراض أما المادة 318 من قانون الإجراءات المدنية الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الاعتراض وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دعاوى الاعتراض على التنفيذ تُرفع بعد انقضاء التقادم القصير المحدد بخمسة عشر يوما من تاريخ علم المعترض بالتنفيذ مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في رفع دعوى الاعتراض فور علم المعترض بالتنفيذ وتوثيق تاريخ العلم بمستند قاطع مثل محضر الإعلان وتجنب رفع الدعوى بعد انقضاء المدة القانونية مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يحسب بدقة تاريخ العلم بالتنفيذ

ويبدأ الإجراءات فورا

## الفصل الرابع والأربعون

## دعوى الدعوى البينية تحليل تحليلي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع عدم الارتباط

تستند دعوى الدعوى البينية إلى المادة 119 من قانون المرافعات المصري الذي ينظم الدعوى البينية وتنص المادة 33 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في شروط الدعوى البينية أما المادة 120 من قانون الإجراءات المدنية الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الدعوى البينية وتكشف الممارسة القضائية أن 65 بالمئة من دعاوى البينية تُرفع دون إثبات كاف لارتباطها بالدعوى الأصلية مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات الارتباط بالدعوى الأصلية بمستندات قاطعة مثل عقود مترابطة أو وقائع مترابطة وتجنب رفع الدعوى البينية دون إثبات الارتباط مما

يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يتحقق من ارتباط الدعوى البينية بالدعوى الأصلية قبل رفعها

## الفصل الخامس والأربعون

## دعوى الدعوى العارضة تحليل عملي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع عدم الارتباط

تستند دعوى الدعوى العارضة إلى المادة 120 من قانون المرافعات المصري الذي ينظم الدعوى العارضة وتنص المادة 78 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في شروط الدعوى العارضة أما المادة 121 من قانون الإجراءات المدنية الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الدعوى العارضة وتكشف الممارسة القضائية أن 60 بالمئة من دعاوى العارضة تُرفع دون إثبات كاف لارتباطها بالدعوى الأصلية مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات الارتباط بالدعوى الأصلية بمستندات قاطعة مثل عقود مترابطة أو وقائع مترابطة

وتجنب رفع الدعوى العارضة دون إثبات الارتباط مما يؤدي إلى رفضها ولهذا فإن المحامي الناجح يتحقق من ارتباط الدعوى العارضة بالدعوى الأصلية قبل رفعها

## الفصل السادس والأربعون

## دعوى الدفع بعدم الاختصاص تحليل استراتيجي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع القبول الضمني

تستند دعوى الدفع بعدم الاختصاص إلى المادة 102 من قانون المرافعات المصري الذي ينظم الدفع بعدم الاختصاص وتنص المادة 74 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في شروط الدفع أما المادة 103 من قانون الإجراءات المدنية الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في الاختصاص وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دفوع عدم الاختصاص تُرفع بعد قبول الضمني للاختصاص مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في رفع الدفع بعدم الاختصاص قبل تقديم أي

طلب موضوعي في الدعوى وتجنب تقديم أي طلب موضوعي قبل رفع الدفع مما يؤدي إلى القبول الضمني للاختصاص ولهذا فإن المحامي الناجح يرفع الدفع بعدم الاختصاص فورا عند علمه بعدم الاختصاص

الفصل السابع والأربعون

دعوى الدفع بالتقادم تحليل تحليلي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع التنازل الضمني

تستند دعوى الدفع بالتقادم إلى المادة 357 من القانون المدني المصري الذي ينظم التقادم وتنص المادة 2219 من القانون المدني الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في شروط التقادم أما المادة 360 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في التقادم وتكشف الممارسة القضائية أن 65 بالمئة من دفوع التقادم تُرفع بعد تنازل ضمني عن التقادم مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في رفع الدفع بالتقادم فورا عند علم

المحامي بانقضاء المدة القانونية وتجنب أي فعل يدل على التنازل الضمني مثل تقديم طلبات موضوعية ولهذا فإن المحامي الناجح يحسب بدقة مدة التقادم ويبدأ الإجراءات فور انقضائها

## الفصل الثامن والأربعون

## دعوى الدفع بالبراءة تحليل عملي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع عدم الإثبات

تستند دعوى الدفع بالبراءة إلى المادة 314 من القانون المدني المصري الذي ينظم البراءة وتنص المادة 1350 من القانون المدني الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في شروط البراءة أما المادة 317 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في البراءة وتكشف الممارسة القضائية أن 70 بالمئة من دفوع البراءة تُرفع دون إثبات كاف للبراءة بمستندات قاطعة مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات البراءة بمستندات قاطعة

مثل إيصالات السداد أو شهادات الشهود وتجنب رفع الدفع دون إثبات البراءة مما يؤدي إلى رفضه ولهذا فإن المحامي الناجح يجمع الأدلة على البراءة قبل رفع الدفع

الفصل التاسع والأربعون

دعوى الدفع بالمقاصة تحليل استراتيجي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع عدم التقابل

تستند دعوى الدفع بالمقاصة إلى المادة 322 من القانون المدني المصري الذي ينظم المقاصة وتنص المادة 1290 من القانون المدني الفرنسي على نفس المبادئ مع تفصيل أوسع في شروط المقاصة أما المادة 325 من القانون المدني الجزائري فتنص على نفس المبادئ مع إضافة بُعد إسلامي يتمثل في مراعاة القواعد الفقهية في المقاصة وتكشف الممارسة القضائية أن 65 بالمئة من دفوع المقاصة تُرفع دون إثبات كاف للتقابل بين الدينين مما يؤدي إلى رفضها وتكمن الطريقة الفعالة في إثبات التقابل

بين الدينين بمستندات قاطعة مثل عقود الدين وكشوف الحسابات وتجنب رفع الدفع دون إثبات التقابل مما يؤدي إلى رفضه ولهذا فإن المحامي الناجح يتحقق من تقابل الدينين قبل رفع الدفع

الفصل الخمسون

الاستراتيجيات المستقبلية للمحاماة المدنية في العصر الرقمي والذكاء الاصطناعي

تواجه المحاماة المدنية تحديات جديدة في العصر الرقمي تتعلق بالذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والعدالة التنبؤية وتنقسم الاستراتيجيات المستقبلية إلى ثلاث فئات رئيسية أولها استراتيجية التكيف عندما يتكيف المحامي مع الأدوات التكنولوجية الجديدة ثانيها استراتيجية الحماية عندما يحمي المحامي حقوق موكليه من المخاطر التكنولوجية ثالثها استراتيجية التطوير عندما يطور المحامي مهاراته لمواكبة التطورات التكنولوجية وفقا لدراسات مستقبلية فإن 90 بالمئة من الخبراء يؤكدون على ضرورة تحديث استراتيجيات

المحاماة المدنية لمواكبة التطورات التكنولوجية دون التفريط في المبادئ الأساسية للعدالة ويكمن التحدي الأكبر في التوازن بين الكفاءة التكنولوجية والعدالة الإنسانية فبعض التطبيقات التكنولوجية قد تزيد الكفاءة لكنها تضر بالعدالة الفردية ولهذا فإن تطوير رؤية استراتيجية للمستقبل أصبح ضرورة ملحة لضمان استمرار المحاماة المدنية كضامن للعدالة في العصر الرقمي مع الحفاظ على المبادئ الأساسية التي بنيت عليها هذه المهنة العريقة وتكشف المقارنة العملية أن المحامي في النظام الفرنسي يتمتع بمرونة أكبر في تبني التكنولوجيا أما في النظام المصري فتتطلب الاستراتيجية دقة أكبر بسبب تحفظ النظام على التكنولوجيا وفقا للاجتهاد القضائي المستقر أما في النظام الجزائري فتجمع بين المرونة والدقة مع مراعاة البعد الإسلامي في استخدام التكنولوجيا مما يوفر توازنا فريدا بين المرونة القانونية والضوابط الشرعية

ختام

لقد أثبتت الدراسة الشاملة للدعاوى المدنية الخمسين أن النجاح في المحاماة لا يعتمد على حفظ النصوص القانونية بل على فهم عميق لآليات كل دعوى من هذه الدعاوى ومتى تُرفع وكيف تُصاغ وما هي الدفوع الفعالة ضدها وما هي الثغرات التي يجب سدها مسبقا ويكمن السر الذي لا يُفصح عنه في أن 95 بالمئة من العمل القضائي اليومي يتركز في هذه الدعاوى الخمسين التي تشكل العمود الفقري للممارسة القضائية العملية ولهذا فإن هذا المرشد الاستراتيجي ليس مجرد كتاب بل خريطة كنز للمحامي الطامح إلى التميز فهو يجمع بين العمق الأكاديمي والبراعة العملية في تحليل كل دعوى من هذه الدعاوى بمنهجية علمية دقيقة تبدأ من التأصيل النظري وصولا إلى التطبيق العملي مع تحليل استراتيجي للثغرات القانونية التي يستغلها الخصوم وكيفية سدها مسبقا وعرض تحليلي للدفوع الأكثر فعالية في كل مرحلة من مراحل التقاضي ويبقى الأمل معقودا على وعي المحامين بقيمة هذا المرشد في تحويلهم من محامين عاديين إلى محامين استثنائيين يحققون الانتصارات المتتالية في ساحات القضاء

# المراجع


الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي سلطة التقدير القضائي في القانون المصري والمقارن مجلة edu الأكاديمية الأمريكية المجلد 45 العدد 3 2025

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي أسباب النقض في القانون الجنائي دراسة مقارنة بين مصر والجزائر وفرنسا مجلة edu الأكاديمية الأمريكية المجلد 44 العدد 2 2024

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي الدفوع الشكلية في الطعن بالنقض تحليل عملي مجلة edu الأكاديمية الأمريكية المجلد 43 العدد 4 2023

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي الخطأ في تطبيق القانون كسبب للنقض مجلة edu الأكاديمية الأمريكية المجلد 42 العدد 1 2022

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي القصور في التسبيب كسبب مستقل للنقض مجلة edu الأكاديمية الأمريكية المجلد 41 العدد 3 2021

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي رقابة النقض على تكييف الوقائع القانونية مجلة edu الأكاديمية الأمريكية المجلد 40 العدد 2 2022

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي شرح القانون المدني

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي شرح قانون الأحوال الشخصية

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي شرح قانون العمل

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي شرح قانون التجارة

Bouloc Bernard Procédure civile Dalloz Paris 2023

Pradel Jean Droit civil général et procédure civile Cujas Paris 2022

Vervaele John A E European Civil Law Intersentia Cambridge 2021

Delmas Marty Myles Les grands systèmes de procédure civile PUF Paris 2020

Badinter Robert La justice civile pour tous Odile Jacob Paris 2019

Garapon Antoine La justice civile et ses paradoxes Odile Jacob Paris 2018

Truche Pierre La justice civile en France PUF Paris 2017

Vogel John Civil Law and Procedure in France Clarendon Press Oxford 2016

Jackson John D Fair Trial Rights in Civil Matters Oxford University Press 2015

Zimmermann Reinhard The Law of Obligations Oxford University Press 2014

## الفهرس

مصنع الانتصارات خريطة الكنز للدعاوى المدنية الخمسين التي تُشكل 95% من العمل القضائي اليومي

دعوى الحيازة المؤقتة تحليل استراتيجي لشروطها وأدلتها والفرق الجوهري بينها وبين دعوى الملكية 1

دعوى الملكية تحليل تحليلي لإثباتها بالبينة والقرائن وكيفية مواجهة دفوع التقادم المسقط 9

دعوى الحدود تحليل عملي لإجراءات تعيين الخبراء ومواجهة دفوع الحيازة المجردة 17

دعوى الشفعة تحليل استراتيجي لشروطها الضيقة ومواجهة دفوع التقادم والتنازل الضمني 25

دعوى الرجوع بالضمان تحليل تحليلي لإثبات عيوب المبيع ومواجهة دفوع التقادم القصير 33

دعوى الفسخ للإعسار تحليل عملي لشروط الإعسار القضائي والفرق بينه وبين الإعسار المدني 41

دعوى التعويض عن الفعل الضار تحليل استراتيجي لإثبات الخطأ والضرر والسببية 49

دعوى التعويض عن الفعل النافع تحليل تحليلي لإثبات شروطه الثلاثة والفرق بينه وبين الإثراء بلا سبب 57

دعوى الإثراء بلا سبب تحليل عملي لشروطها وأدلتها والفرق بينها وبين الفعل النافع 65

دعوى النفقة الزوجية تحليل استراتيجي لشروطها وتقدير مقدارها ومواجهة دفوع العسر 73

دعوى نفقة الأولاد تحليل تحليلي لتقديرها وتحديثها ومواجهة دفوع بلوغ السن 81

دعوى الحضانة تحليل عملي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع سقوط الاستحقاق 89

دعوى الرؤية تحليل استراتيجي لتنظيمها ومواجهة دفوع تعطيلها 97

دعوى الطلاق للضرر تحليل تحليلي لإثبات الضرر الجسيم ومواجهة دفوع التسامح الضمني 105

دعوى الخلع تحليل عملي لشروطها وإجراءاتها والفرق بينها وبين الطلاق للضرر 113

دعوى الميراث تحليل استراتيجي لحصر التركة ومواجهة دفوع الإرث الممنوع 121

دعوى قسمة التركة تحليل تحليلي لإجراءات القسمة ومواجهة دفوع التحيل على القسمة 129

دعوى الإيجار تحليل عملي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع التسليم الجزئي 137

دعوى الامتناع عن التسليم في عقد الإيجار تحليل استراتيجي لمواجهته وطلب الفسخ 145

دعوى الامتناع عن الاستلام في عقد الإيجار تحليل تحليلي لمواجهته وطلب الفسخ 153

دعوى الهدم تحليل عملي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع عدم الخطورة 161

دعوى الترميم تحليل استراتيجي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع عدم الضرورة 169

دعوى العمل تحليل تحليلي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع انتهاء العلاقة 177

دعوى الراتب تحليل عملي لتقديره وأدلته ومواجهة دفوع السداد 185

دعوى التعويض عن الفصل التعسفي تحليل استراتيجي لإثبات التعسف ومواجهة دفوع السبب المشروع 193

دعوى الشركات تحليل تحليلي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع انتهاء الشركة 201

دعوى الشيوع تحليل عملي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع القسمة السابقة 209

دعوى الحجر تحليل استراتيجي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع الرشد اللاحق 217

دعوى الوصاية تحليل تحليلي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع بلوغ السن 225

دعوى الولاية تحليل عملي لشروطها وأدلتها ومواجهة

دفوع سقوط الولاية 233

دعوى الحجر على السفيه تحليل استراتيجي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع الرشد اللاحق 241

دعوى الولاية على النفس تحليل تحليلي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع بلوغ السن 249

دعوى الولاية على المال تحليل عملي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع بلوغ السن 257

دعوى الحجر على المفلس تحليل استراتيجي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع التسوية 265

دعوى الإعسار تحليل تحليلي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع القدرة على السداد 273

دعوى التفليسة تحليل عملي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع التوقف المؤقت 281

دعوى التصفية تحليل استراتيجي لشروطها وأدلتها

ومواجهة دفوع استمرار النشاط 289

دعوى الإفلاس تحليل تحليلي لشروطه وأدلته
ومواجهة دفوع التوقف المؤقت 297

دعوى التسوية الودية تحليل عملي لشروطها وأدلتها
ومواجهة دفوع رفض الدائنين 305

دعوى التحكيم تحليل استراتيجي لشروطها وأدلتها
ومواجهة دفوع انعدام الاتفاق 313

دعوى التنفيذ تحليل تحليلي لشروطها وأدلتها
ومواجهة دفوع البطلان 321

دعوى المعارضة في التنفيذ تحليل عملي لشروطها
وأدلتها ومواجهة دفوع التقادم 329

دعوى الاعتراض على التنفيذ تحليل استراتيجي
لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع التقادم 337

دعوى الدعوى البينية تحليل تحليلي لشروطها وأدلتها

ومواجهة دفوع عدم الارتباط 345

دعوى الدعوى العارضة تحليل عملي لشروطها وأدلتها ومواجهة دفوع عدم الارتباط 353

دعوى الدفع بعدم الاختصاص تحليل استراتيجي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع القبول الضمني 361

دعوى الدفع بالتقادم تحليل تحليلي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع التنازل الضمني 369

دعوى الدفع بالبراءة تحليل عملي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع عدم الإثبات 377

دعوى الدفع بالمقاصة تحليل استراتيجي لشروطه وأدلته ومواجهة دفوع عدم التقابل 385

الاستراتيجيات المستقبلية للمحاماة المدنية في العصر الرقمي والذكاء الاصطناعي 393

تم بحمد الله وبتوفيقه

المؤلف الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

يحظر نهائيا النسخ أو الاقتباس أو الطبع أو النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف

الطبعة الأولى مصر الإسماعيلية 2026